المدخل لعلم القانون ٢ الوحدة الثانية

رقم س	السؤال	
1	ما تعريف القانون بمعناه الضيق والواسع ؟	تعريف القانون بمعناه الواسع مجموعةُ القواعدِ السارية المفعولِ في زمن مُعيّنٍ وفي دولةٍ معينةٍ، وهذا التعريفُ يشملُ أيضاً القواعدَ الأخرى المعمولَ بها في المجتمع حتى لو كانت من قَبيلِ العُرْفِ أو الدِّينِ أو الفِقه أو القَضاءِ .....أمَّا القانونُ بمعناه الضيق، فينصرفُ إلى مجموعةِ القواعدِ المكتوبةِ والمُلزَمةِ التي تُصْدِرُها السلطةُ التشريعيةُ لتنظيمِ علاقاتِ الأفرادِ ببعضِهم، وعلاقاتِهم بالدولة في إحدى مجالاتِ الحياةِ الاجتماعية.(ص٣٨)
2	ما العلاقة بين الحق والقانون	الحقُّ هو: السلطةُ أو الامتيازُ التي يمنحُها القانونُ للشخصِ لتمكينِه من تحقيقِ مصلحةٍ مشروعةٍ يُعْتَرفُ له بها ويحميها، فهو مَزِيَّةٌ أو قُدرةٌ يُقِرُّها القانونُ ويحميها لشخصٍ مُعيَّنٍ على شخصٍ آخرٍ (طبيعي أو معنوي) أو على شيءٍ معينٍ (مادي أو أدبي)، ومثالُ ذلك: حقُّ المُلكيَّةِ وحقُّ الانتخابِ أمَّا القانونُ، فهو بصفةٍ عامةٍ: مجموعةُ القواعدِ القانونيةِ الملزَمةِ التي تحكُم سلوكَ الأفرادِ وعلاقاتِهم الاجتماعيةِ في المجتمع..... ولا ينشأُ الحقُّ إلا إذا أقَرَّته قاعدةٌ من قواعدِ القانونِ واعترفت به، فالقانون يهدفُ بصورةٍ أساسيةٍ إلى تحديدِ الحقوقِ وبيانِ مداها وكيفية اكتسابها وانقضائها. وبعبارة أخرى، فإنَّه يُمكنُنا القولُ أنَّ الحقَّ: هو ثمرةُ القانونِ ونتيجتِه، وأنَّ القانونَ يتمثَّلُ عملياً عند تطبيقِه بما يَنجَمُ عنه من حقوق.(ص٣٩)
3	المذهب الشكلي لاوستن يقوم عل ثلاث اسس اذكرها.	صاحبِ هذا المذهبِ يقومُ على ثلاثةِ أسس هي: أنّ هذا القانونَ يتضمنُ الأمرَ بالقيام بعملٍ معين أو الامتناعِ عن عمل، أنَّ هذا الأمرَ صادرٌ عن الحاكمِ الذي يَدينُ له الأفرادُ بالطاعة، أنَّ ثمةَ جزاءٌ يوقعه الحاكمِ على من يخالفُ القانون (ص٤٠)
4	ما الفروقات في مدارس المذهب الموضوعي لتعريف القاعدة	مدرسة القانون الطبيعي تعني مجموعة القواعد الثابتة التي يكتسبها الفرد بالميلاد ولا يحدها زمان او مكان وقد انتقدت لان القانون متغير ومتبدل حسب الزمان والمكان.....اما المدرسة التاريخية من نتاج الفقيه الاماني سافيني فهي تعني ان القانون هو وليد الحياة الاجتماعية وانه متغير مع تغير الحياة وقد انتقدت لانها اهملت القانون الطبيعي .....اما مدرسة التضامن الاجتماعي للفقيه الفرنسي ديجي فهي ترى ان القانون وجد لحماية التضامن الاجتماعي وقد انتقدت لانها تفرض ان اجتماع لاافراد دائما بقصد حماية التضامن الاجتماعي وتناست اي اسباب اخرى تجمعهم كالتنافس بينهم (ص٤١)
5	كيف تنظم القاعدة القانونية سلوك	تتجه القاعدة القانونية لتنظيم السلوك بطريقة مباشرة مثل تنفيذ العقد والعقاب على القتل والسرقة وتسمى في الشرع ب(قواعد تكليفية) وتنظم السلوك بطريقة غير مباشرة كتعريف العقد وشروطه او تحدد شروط القتل او كيفية ضبط الجريمة وتسمى في الشريعة (قواعد معاونة للتكليف (ص٤٢)
6	ماذا يترتب على ان القاعدة القانونية هي قاعدة اجتماعية ؟	اولا ان القانون لايعنى بما يدور في النفوس من نيات ..ثانيا يستوى اما القانون من نوى ان ينفق سلعته على امر محمود او في امر مخالف للقانون مالم تظهر الى حيز الوجود ....ثالثا :القانون يراعي النية عند خروجها لحيز الوجود (القصد الجنائي) فمن قتل متعمدا ليس كمن قتل خطأ...رابعا: الن القانون يخضع للتطور مع تطور المجتمع ولايمكن توحيد القوانين بين الدول الا في حالة تطبيق الشريعة ..خامسا : القانون كقاعدة اجتماعية لايطبق الا في حدود اقليم الدولة كنوع من السيادة ....سادسا كون القاعدة القانونية اجتماعية فهي ترتبط ببقية العلوم لاسايسية والاقتصادية عند التنظيم وترتبط بعلوم النفس والاخلاق عند الاهتمام ببواعث السلوك الاجتماعي وظواهره.(ص٤٣-٤٤)
7	ما هي انواع العدل المرتبطة بالقانون ؟	العدل يرتبط القانون ارتباطا وثيقا وينقسم لثلاثة اقسام :....العدل التبادلي وهو يقوم بين الاشخاص العاديين على اساس العدالة المطلقة بينهم ....العدل التوزيعي : يخص علاقة الفرد بمجتمعه فيحدد واجباته وحقوقه والمساواة النسبية بينهم ،فيعامل الافراد المتساويين بطريقة متساوية والعكس ....العدل الاجتماعي وهوالذي يخص واجبات المجتمع على الفرد مثل خدمات الدولة لمواطنيها مثل تحقيق الامن والمان والتامين والصحة .(ص ٤٤-٤٥)

رقم س	السؤال	الوحدة الثالثة ٣ المدخل لعلم القانون
8	بماذا تتميز القاعدة القانونية عن قواعد الاخلاق	تتميز عنها بالجزاء الذي يحدده القانون لمن يمتنع عن تنفيذ القاعدة القانونية او يخالفها(ص٥٥)
9	ما الفرق بين القاعدة القانونية والقاعدة الشرعية؟	يتفقان في انهما قواعد سلوك ،فتحدد للفرد ما له وما عليه ، وهما قاعدتان عامة ومجردة ينطقان على كل من توافرت فيه صفة خاصة حددها الشارع او القانون ...ويختلفان في ان القاعدة الشرعية تنظم علاقة الفرد بربه وبالناس بينما القاعدة القانونية تنظم علاقة الفرد بمن حوله فقط سواء دولة او افراد (ص ٥٦و٥٨)
10	ما معنى ان تكون القاعدة القانونية عامة ومجردة ؟	يقصد بعمومية القاعدة القانونية أنَّها تسري على جميع الأشخاص المخاطبين بحكمها وعلى جميع الوقائع التي تدخل في مضمونها، فهي لا تخصُّ شخصاً معيناً أو فئةً محددةً بذاتها....أما المقصود بأنَّ القاعدة القانونية مجردة، فيعني أنَّها تصاغ بأسلوب عام يخلو من الصفات والشروط الخاصة التي تؤدي إلى تطبيقها على شخص معين بذاته أو على واقعة محددة بعينها. لهذا عادة ما يستخدم القانون عبارات « كل من يختلس... أو كل من يسرق...»، كما قد تسري القواعد القانونية على شخص واحد ومع ذلك تعتبر عامة، كالقواعد القانونية التي تنظم مركز الملك أو رئيس الوزراء في الدولة. (ص٥٧)
11	ما معنى ان يكون الجزاء حال ومادي؟	الجزاءُ حالٌّ وغير مؤجل بمعنى أنّه يُفرَضُ على الفرد بمجرد ثبوت وقوع المخالفة، والهدف من سرعة توقيع الجزاء دفع الأفراد إلى احترام القانون ومنع تكرار الاعتداء عليه...• الجزاء مادي حسي، له مظهر مادي خارجي، ليس مجرد جزاء معنوي يقتصر على الإدانة والاستنكار، تأنيباً للضمير.(ص٥٩)
12	ماهي صور الجزاء ؟	الجزاء الجنائي وهو اشد أنواع الجزاء ويؤدي وظيفتين (الردع الخاص) من مرتكب الجرم من العودة اليه ، و(الردع العام)لأي شخص من ارتكاب نفس الجرم.ويشمل (العقوبات البدنية)...الجزاءالمدني وله خمس صور (الجزاء المباشر ،كرد الدين لصاحبه)(الجزاء الغير مباشر ،مثل التعويض عن الضرر)(اعادة الحالة ، مثل ازالة اعتداء على عين معينة)(الغاء التصرف ، كبطلان عقد بين شخصين)(فسخ العقد الذي يفرض على احد الطرفين)(ص٦١)...الجزاء الاداري ويفرض في حالة مخالفة القانون الاداري .....القانون السياسي
13	ما هي خصائص القاعدة القانونية	أولا انها ذات طابع اجتماعي وتشترك مع القاعدة الشرعية في هذه الخاصية ..ثانيا انها قاعدة سلوك لاتهتم بالنيات ...ثالثا انها عامة تسري على كل الأشخاص ، ومجردة أي انها تنطبق على من تم وصفه بالقاعدة القانونية ..رابعا انها ملزمة واجبة الاحترام والتنفيذ.(ص٥٥-٥٨)

رقم س	السؤال	الوحدة الرابعة ٤ المدخل لعلم القانون
14	في ماذا تتفق القاعدة الشرعية مع القانونية وفي ماذا تختلف ؟	من ناحية النطاق • فنطاقُ قواعدِ الدين أوسعُ من نطاق القاعدة القانونية، حيث يُنظِّمُ الدينُ سلوك الأفراد تجاه خالقهم وسلوكهم تجاه أنفسهم، وكذلك سلوكهم تجاه غيرهم من أفراد المجتمع .أما قواعدُ القانون فتُعنَى فقط بتنظيم سلوك الفرد تجاهَ غيره من الأفراد في المجتمع ...• من حيث الغاية: إنَّ غايةَ الأحكامِ الدينية هي فعلُ الخير وحفظ النظام والسمو بسلوك فرد نحو الكمال في علاقته مع خالقه، أمَّا غاية القواعد القانونية فهي تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع،.....حيث الجزاء: تشتركُ كلٌّ من قواعد الدين وقواعد القانون بأنَّ لها جزاء يوقَعُ عند مخالفة أيٍّ منهما. إلا أنَّ مضمونَ هذا الجزاء يختلف في الأولى عن الثانية، فالجزاء عن مخالفة القاعدة القانونية هو جزاءٌ دنيوي و مادي و حالٌّ توقِعُه السلطة العامة. أما الجزاء الذي تفرضُه القواعدُ الدينية فهو جزاء مؤجل في الآخرة إلى أنْ تقومَ الساعة وكذلك له جزاء دنيوي (الحدود والتعزير ....)(ص٧٨و٧٩)
15	متى تحددت العلاقة بين الاخلاق والقانون ؟	إنَّ التفرقةَ بين القواعد القانونية والقواعد الأخلاقية لم يُحدَّدْ بصورة عملية واضحة إلا في العصور الحديثة وخاصة في القرن الثامن العشر. أما في العصور السابقة، فقد كان التداخل بينهما كبيراً لحَدٍّ يصعُبُ التفرقَةُ بينهما. ففي العصور القديمة، كان الدينُ هو المسيطرُ بين أغلب الشعوب، وكان ما يأمر به الدين يُعتَبَرُ في الوقت ذاته موافقاً للأخلاق وواجب الإتباع من الجهة القانونية. من هنا، امتازت العصور القديمة بالتمازج بين كل من قواعد الدين والقانون والأخلاق .أما في عصرنا الحاضر، فقد ظهرت الصلةُ واضحةً بين القواعد القانونية والأخلاق وبدأت ملامحها تتبلور. فالأخلاقُ تتفِقُ مع القواعد القانونية في أنَّ كليهما يمثلُ قواعداً للسلوك تهدف إلى تنظيم العيش في الجماعة. لذا فالكثير من القواعد القانونية تقومُ على أساس الأخلاق، مثل تحريم الاعتداء على النفس وعلى العرض. وفي المقابل، هناك العديد من القواعد الأخلاقية التي تظهرُ فيها الصلةُ بالقواعدِ القانونيةِ واضحةً وجَلِيَّة مثل الاعتراف بالجميل والإيثار.(ص٨٠)
16	ما الفرق بين قواعد الاخلاق والقانون من حيث النطاق والشدة والجزاء؟	إنَّ نطاقَ قواعد الأخلاق أوسع ذلك أنَّ الأخلاقَ يدخل فيها واجب الفرد اتجاه نفسه وواجبه اتجاه ربه وواجبه اتجاه غيره، كما أنَّها تُعنى بالنيات والإحساسات..فالقانون يهتم فقط بقسم من أفعال الإنسان وتصرفاته وهذا القسم يتضمن التصرفاتِ التي تدخل في نطاق سلوكه الاجتماعي، ولا يهتم القانون بالنوايا ما لم تُتَرجم إلى أفعال خارجية مادية....اما من ناحية الشدة فالقاعدة القانونية اقل شدة وذلك أنَّ الأخلاقَ تهدف دوماً إلى الإصلاحِ التام والكمال المطلق، في حين يحرِصُ القانونُ على مراعاة اعتبارات أخرى كمصلحة الأفراد والنفع الخاص إلى جانب المثل الأخلاقية التي يحاول تحقيقها ....اما من ناحية الجزاء تمتازُ القواعدُ القانونية بأنَّها مؤيدةٌ بجزاء مادي وحسي وملموس تفرضه السلطات العامة في حين أنَّ الجزاء على مخالفة قاعدة أخلاقية هو جزاء معنوي يفرضُه المرءُ على نفسه (ص٨١).
17	ما الصلة بين قواعد القانون وقواعد الأخلاق؟	الصلة بين قواعد القانون وقواعد الأخلاق قوية وذلك ان الكثير من القواعد القانونية التي تُقرُّها الأخلاق وتعتبرها تطبيقاً لمَبدئ من المبادئ الأخلاقية، كتحريم السرقة والقتل والخيانة وغيرها مستمدة من الاخلاق ...أنَّ القاعدةَ الأخلاقيةَ تحاول دوماً أنْ تصبحَ قاعدة قانونية وذلك من خلال استقرار العمل عليها، فتتحول إلى قاعدة قانونية مكتوبة أو أحياناً غير مكتوبة كالعرف(ص٨٢)
18	العلاقات والمجاملات ما صلتها بقواعد القانون والفروق بينهم	قواعدَ المجاملات والعادات تشترك مع القواعد القانونية في أنَّها تعتبر موجهات للسلوك الاجتماعي. إلا أنَّها تختلف عن القواعد القانونية من حيث الغاية والجزاء وذلك على النحو التالي:• من حيث الغاية: فالغاية من القواعد القانونية تحقيق المصلحة العامة قواعد المجاملات فهي علاقات تبادلية لا ترْقَى إلى تحقيق الخير العام، بل تقتصر الغاية من تطبيقها على تحقيق أهداف جانبية فردية • من حيث الجزاء: «إنَّ الجزاءَ المترتبَ على مخالفة غالبية قواعد المجاملات والعادات هو جزاء معنوي يتمثل في استنكار الأفراد لسلوك من يخالف عاداتهم وطبائعهم الجزاء عن الخروج عن القواعد القانونية فهو جزاء مادي ملموس توقعه السلطة العامة (ص٨٢)

رقم س	السؤال	الوحدة الخامسة ٥ المدخل لعلم القانون
19	للتشريع معنى خاص وعام ،اذكرهما	المعنى العام للتشريع يقصد به مجموعة القواعد القانونية المكتوبة التي يتم وضعها من قبل السلطات المختصة في الدولة لحكم علاقات الأفراد في المجتمع، سواء كانت هذه السلطة هي السلطة التشريعية أو هي السلطة التنفيذية، شريطة أنْ تصدرَ هذه القواعد القانونية وفقا للإجراءات المحددة في الدستور ،،،،،أما المعنى الخاص للتشريع، فيقصد به مجموعة القواعد القانونية التي تضعها السلطة التشريعية في الدولة في حدود الاختصاص المخوَّل لها دستورياً.(ص٩٣)
20	ما خصائص التشريع؟	*١ هو « قواعد سلوك اجتماعي عامة ومجردة ومقترنة بجزاءٍ فلايعتد بقانون او تشريع موجهاً لشخص معين بذاته أو متعلقاً بواقعة محددة بذاتها وذلك بسبب انتفاء عنصري العمومية والتجريد. .....*٢ عبارة عن قواعد قانونية مكتوبة والذي يضفي عليه طابع الدقة والتحديد والوضوح ،،،،،،*٣ • أنَّ التشريعَ يصدر عن سلطة مختصة في الدولة، وهو الأمر الذي يضفي عليه صفة الرسمية وسهولة الرجوع إليه وتطبيقه من قبل القضاة في المحاكم(ص٩٤)
21	ما عيوب التشريع؟	** • أنَّ التشريعَ قد يؤدي إلى جمود القاعدة القانونية.....**إجراءاتِ تعديل التشريع أحياناً قد تكون طويلة ومعقدة،.....**لا توجد أي ضمانة بأن التشريع المقتبس من دولة اخرى سيلقَى نفس النجاح في مجتمع الدولة الأخرى التي ترغب في تطبيقه....**• أن التشريع لا يمكن أن يلُمَّ بكافة المناحي وبالتالي فإنه بحاجة إلى إصدار عدد كبير جداً من التشريعات التي ستتكدس بطريقة يصعب الإلمام بها وتطبيقها...**احتمالية أن تتصفَ قواعدُه بالقصور والغموض وعدم الوضوح، وأن تتعارضَ مع أحكام تشريعات أخرى،اكبر في الحالات الطارئة (ص٩٥)
22	ما اشكال التشريع؟	١ الدستور وتختلف طرق انشائه (ان يكون منحة او على شكل عقد او عن طريق جمعية تاسيسية او عن طريق استفتاء شعبي) ٢ التشريع العادي (القانون) ويسمى في المملكة نظام ٣التشريع الفرعي أو اللائحي
23	ما هو القانون العادي ؟	القانون العادي يعد تاليا للدستور من حيث القوة والتدرج ويسمى في المملكة ب(نظام) ويجب ان لا يعارض الدستور في شيء(ص٩٦)
24	ما أنواع اللوائح وما المستقل منها وغير المستقل؟	اللوائح هي قرارات للسلطة التنفيذية في ضوء القانون العادي والدستور ومن أنواعها اللاوائح التنفيذية (وهي مجموعة من القواعد التفصيلية التي تسُنُّها السلطة التنفيذية لتنفيذ التشريع الصادر عن السلطة التشريعية،)ولا يجوز ان تلغي او تعدل على أي قانون...ثانيا :•اللوائح التنظيمية هي القواعد اللازمة التي تضعها السلطة التنفيذية ضماناً لتنظيم المصالح والمرافق العامة في الدولة وهي مستقلة ..ثالثا • لوائح الضبط أو البوليس: هي القواعد القانونية التي تضعها السلطة التنفيذية للمحافظة على الأمن واستقرار المجتمع،ومن أمثلتها: اللوائح المنظِّمَة للمحلات العامة والمنشآت الخطرة واللوائحُ الخاصة بمراقبة الأغذية (ص٩٧و٩٨)
25	ما هو العرف؟	ويقصَدُ بالعرف مجموعة القواعد القانونية غير المكتوبة، الناشئة عن اعتيادِ الأفراد على اتباع سلوكٍ معين، وتكراره لفترة زمنية طويلة بشكل مستمرٍ ومتواترٍ، فيتولد لديهم الشعور بقوتِه المُلزَمَةُ وبوجوب احترامه .وللعرف ركنان: الركن المادي والركن المعنوي (ص٩٨)
26	ماهي مزايا العرف؟	• أنّه يشكِّلَ استجابةً اجتماعيةً لرغبة المجتمع في تنظيم علاقات أفراده وإشباع حاجاته، فيكون العرفُ الذي نشأ من سلوك الأفراد، أكثرَ ترجمة وانعكاساً للبيئة الاجتماعية التي يقيمون فيها. ٢ المرونة ومواكبة المجتمع ٣ • يكون الخضوعُ لأحكام العرف أمراً أيسرَ وأكثرَ ضمانة من الخضوع لأحكام القانون، بحكم تعود الناس عليه ٤ • يَسدُّ العرفُ النقصَ التشريعي الموجود، إذْ إنَّه من غير المتصور أنْ يَلُمَّ التشريعُ المكتوب بكافة أوجه الحياة الاجتماعية ليقوم بتنظيمها، ففي حال وجود نقص في التشريع يَسُدُّ محلَّه العرف غير المكتوب.(ص٩٩)
27	ما هي عيوب العرف؟	١ أنَّ العرفَ يُعدُّ وسيلة بطيئة لنشأة القاعدة القانونية ٢ • صعوبةُ التعرف على العرف والإلمام بكافة أنواع الأعراف الموجودة في الدولة، فهي لا تكون موجودة في نصوص قانونية مكتوبة، وإنَّما متبعثرةٌ ومتناثرةٌ في كل مكان.• قد تختلف الأعراف داخل الدولة الواحدة من منطقة لأخرى ومن فترة زمنية لفترة زمنية أخرى، مما ينعكس سلباً على وحدة النظام القانوني والتشريعي في الدولة(ص١٠٠)
28	أنواع العرف اثنان اذكرهما؟	• العرف المكمل للتشريع وهو ذلك النوع من العرف الذي يلجأ إليه القاضي في حالة وجود نقص في التشريع ....• العرف المساعد أو المعاون للتشريع وهذا العرف لا يكمُنُ دورُه في سَدِّ الفراغ التشريعي، بل إنه يعمل إلى جانب القواعد القانونية المكتوبة على حل النزاع المعروض على القضاء. فإن لم، ففي العرف المساعد، فإنَّ التشريعَ ذاته هو من يَحيل إلى حكم العرف ويطلب الاستعانة به. (ص١٠١)

رقم س	السؤال	الوحدة السادسة ٦ المدخل لعلم القانون
29	عرف مجلس الوزراء	مجلس الوزراء السعودي هو عبارة عن هيئة نظامية تملك صلاحيات دستورية واسعة تشمل إصدار الأنظمة واللوائح، ورسم السياسة الداخلية والخارجية والمالية والاقتصادية والعلمية والتعليمية والدفاع وجميع شؤون البلاد العامة، كما يمارس مجلس الوزراء اختصاصه التنظيمي في إصدار اللوائح شريطة عدم مخالفة نصوصها لأحكام القرآن والسنة(ص١١٤)
30	ما هي المادة ٦٧ من النظام الاساسي للحكم؟	المادة (٦٧) من النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية الجهة المختصة دستورياً بالتشريع بالقول: « تختص السلطة التنظيمية بوضع الأنظمة واللوائح فيما يحقق المصلحة ويرفع المفسدة في شؤون الدولة وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية، وتمارس اختصاصاتها وفقاً لهذا النظام ونظام مجلس الوزراء ونظام مجلس الشورى ».(ص١١٣)
31	مرحلة التصويت لها حالات بالنسبة لعدد أعضاء المجلس ونسب التصويت ،اذكرها	مرحلة التصويت هي الثانية في مسيرة صدور النظام ،حيث يعرض مشروع النظام المقترح (حق الاقتراح لاعضاء مجلس الشورى والمجلس الوزراء)على مجلس الوزراء (السلطة التنظيمية)وتكون جلسات المداولة سرية .ويبشترط حضور الوزير المعني .ويكون النصاب القانوني لمجلس الوزراء هو حضور ثلثي الاعضاء ويكون القرار صحيحا اذا صدر باغلبية الاعضاء الحاضرين وفي حال التساوي يرجح رئيس المجلس الراي ....اما لة انعقاد المجلس بحضور نصف الاعضاء في حالات استثنائية يتشرط لاقرار النظام تصويت ثلثي الاعضاء الحاضرين وليس الاغلبية المطلقة .ثم يرفع القرار للملك للمصادقة كل ذلك حسب المادة ١٤ (ص١١٦)
32	بإختصار اذكر مراحل اصدار النظام (القانون) في المملكة العربية السعودية ؟	) مرحلة الاقتراح والمختص فيها مجلس الوزراء والشورى وفي حال عدم الاتفاق تحال للملك ...٢) مرحلة التصويت ويختص بها مجلس الوزراء بحضور الوزير المعني ويكون التصويت بحضور الثلثين وتصويت الأغلبية وفي حالة التساوي يحسمها الرئيس .وفي الحالات الاستثنائية يجوز حضور النصف والتصويت بثلثي اصوات الحاضرين حسب المادة ١٤ من نظام مجلس الوزراء.....)٣ المصادقة وهي حق للملك حسب المادة ٧ ...٤) الاصدار (شهادة ميلاد النظام) حسب الامدة ٧٠ من النظام الاساسي ان الانظمة تصدر بمرسوم ملكي ...٥)مرحلة النشر وهو اجراء واجب لنفاذ القانون ولابد ان يكون عبر الجريدة الرسمية حتى لة كان هناك مسببة لقوم منها (ص١١٦-١١٨)
33	ورد في الوحدة المواد ٧،،٦٧،١٧،١٤ ٠،٧١،٧ عرف عنها ومصدرها	المادة (٦٧) من النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية « تختص السلطة التنظيمية بوضع الأنظمة واللوائح فيما يحقق المصلحة ويرفع المفسدة في شؤون الدولة وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية، وتمارس اختصاصاتها وفقاً لهذا النظام ونظام مجلس الوزراء ونظام مجلس الشورى ». تنص المادة (١٧) من نظام مجلس الشورى لعام ١٤٢٤في حالة عدم اتفاق الشورى وجلس الوزراء يحال مشروع النظام للملك وذلك في مرحلة الاقتراح. ..مادة (١٤) من نظام مجلس الوزراء لعام ١٤١٤يكون نصاب مجلس الوزراء بحضور الثلثين وفي الحالات الاستثنائية النصف ....المادة (٧) من نظام مجلس الوزراء السعودي ان قراراتِ مجلس الوزراء لا تصبح نهائية إلا بعد موافقة الملك عليها . عالجَ نظامُ الحكم الأساسي في المملكة مرحلةَ الإصدار في المادة (٧٠) منه بالقول: « تَصدُر الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات ويتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية ». نصت المادة (٧١) من النظام الأساسي للحكم في المملكة بأنَّ الأنظمةَ تُنشَر في الجريدة الرسمية وتكون نافذة المفعول من تاريخ نشرها ما لم يُنص على تاريخ آخر.(ص١١٣-١١٦)
34	ما هو تفسير القاعدة القانونية؟	يُقصد بالتفسير تحديد معنى القواعد القانونية في التشريع التي تطبق على العلاقات الاجتماعية وبيان المراد منها، وذلك توطئة للاستدلال على الحكم القانوني الواجب التطبيق على النزاع المعروض أمام القضاء. فعملية تفسير التشريع هي عملية قانونية تهدف إلى تحديد مضمون القواعد القانونية تحديداً واضحاً لا لبس فيه، وذلك بغية الوقوف على ما تتضمنه من فحوى وأحكام (ص١١٨)
35	ما هو التفسير التشريعي؟	• التفسير التشريعي: وهو التفسير الذي يضعه المشرع بنفسه عند سن التشريع. فقد يقدر المشرع عند وضع التشريع أنَّ مقصدَه قد لا يكون واضحاً، وأنَّ ذلك قد يؤدي إلى اختلاف في تفسير القاعدة القانونية. لذا يَعمدُ إلى إصدار تفسير لهذا التشريع يبين حقيقة ما قصده، وذلك من خلال إصدار تشريع لاحق يسمى بالتشريع التفسيري ليتم تطبيقه من تاريخ صدور التشريع الأول أي بأثر رجعي. ويُشترط في التشريع التفسيري اللاحق أنْ يقتصرَ فقط على تفسير ما جاء في التشريع الأول من بنود ومفردات، وأن لا يتضمن أي أحكام قانونية جديدة (ص١١٨)
36	ما هو التفسير القضائي للقواعد القانونية؟	• التفسير القضائي: وهو التفسير الذي تتولاه المحاكم في مناسبة ما يُعرض عليها من منازعات تستدعي تطبيق القانون عليها. وكقاعدة عامة، لا يُعتبر التفسير القضائي ملزماً للمحكمة التي نطقت به، بحيث يجوز لها أنْ تُعدِّله مستقبلاً حتى لو كانت الوقائع متماثلة مع الوقائع المفسرة. كما أنَّ تفسيرَ المحكمة الأعلى درجة لا يلزم المحكمة الأدنى درجة(ص١١٨)
37	ما هو التفسير القضائي للقواعد الفقهي ؟	• التفسير الفقهي: وهو التفسير الذي يقوم به فقهاء القانون في دراساتهم القانونية و أبحاثهم. ولا يكون لهذا التفسير أيُّ صفة إلزامية على اعتبار أنَّ الفقهَ ليس من المصادر الرسمية للقاعدة القانونية. ويتصف هذا التفسير بالطابع النظري، بعكس التفسير القضائي الذي يتسم بالطابع العملي (ص١١٩)
38	ما الفرق بين التفسير المعيب والسليم للنص القانوني؟	•تفسير النص السليم ويقتصر على تحديد المعنى الحرفي للنص او منطوق النص ويؤخذ بالمعنى الصطلاحي أولا . • تفسير النص المعيب يكون النص معيباً إذا وقع فيه خطأ مادي كزيادة حرف من الحروف أو نقصانه أو نقص لفظ من ألفاظه أو شابه غموض ومن ثم احتمل أكثر من معنى أو كانت أحكامه متعارضة مع نصوص أخرى ،وفي حالة وجود أي عيب من هذه العيوب السابقة، فإن المفسرَ يلجأ في تفسيره إلى عناصر خارجة عن التشريع، وذلك لكي يتسنى له معرفة نية المشرع، ورفع ما في النص من عيوب مثل الاعمال التحضيري للقانون او اذ كان من دولة اخرى فينظر لتفسير فقهائها وقضاتها (ص١٢٠)
39	هناك طريقتين للالغاء الضمني ما هما ؟	• الإلغاء عن طريق التعارض بين النصوص: وفي هذه الحالة نكون أمامَ قواعد قانونية جديدة تقرر أحكاما متناقضة ومتعارضة مع قواعد قانونية موجودة، الحالة يتم إلغاء التشريع السابق ضمنياً بمجرد صدور التشريع اللاحق ودخوله حيز النفاذ، حيث أن « الغاية من الإلغاء الضمني احترام رغبة المشرع الأخيرة التي عبر عنها من خلال القاعدة القانونية الجديدة، والتي يتعين الأخذ بها وإهمال أي نصوص أخرى قديمة تناقضها .....• الإلغاء عن طريق إعادة التنظيم: ويقصد بإعادة التنظيم أن المشرع عندما يصدر تشريعاً لاحقاً على تشريع سابق يتناول فيه جميع ما تم تنظيمه في السابق بصوره متكاملة، فإن التشريع القديم في هذه الحالة يعد منسوخاً ضمناً بقواعد التشريع الجديد. ويشمل هذا الإلغاء الضمني إلغاء المسائل الموجودة في التشريع القديم والتي لم يتناولها التشريع الجديد دون الحاجة إلى الإشارة إلى ذلك في ديباجة التشريع الجديد أو في خاتمته(ص١٢٣)

رقم س	السؤال	الوحدة السابعة ٧ المدخل لعلم القانون
40	ماذا تعني كلمة شريعة لغة واصطلاحا؟	تستعمل كلمة الشريعة في لغة العرب في معنيين أحدهما الطريقة المستقيمة، والمعنى الثاني لها هو مورد الماء الجاري الذي عادة ما يقصده الناس لغايات الشُرب، ومنه قول العرب: « شَرَعت الإبل إذا وردت شريعة الماء لتشرب .....أما في الاصطلاح الفقهي، فيقصد بالشريعة الإسلامية مجموعة الأحكام التي شرعها الله تعالى لعباده وبلَّغ الناس بها عن طريق رسوله، سواء تعلقت بواجب الإنسان تجاه ربه أو بواجبه تجاه نفسه أو ارتبطت بتنظيم علاقته مع الغير(ص١٣١)
41	لماذا سميت الاحكام الشرعية بالشريعة؟	سميت هذه الأحكام بالشريعة لأنها مستقيمة لا انحراف فيها عن الطريق المستقيم، وسميت إسلامية نسبة إلى الدين الإسلامي، كما اشتق من الشريعة الإسلامية بمعناها الفقهي مصطلح الشرع والتشريع بمعنى سن القواعد القانونية سواء عن طريق الأديان، ويسمى تشريعاً سماوياً، أو عن طريق البشر وصنعهم، فيسمى تشريعاً وضعياً (ص١٣١)
42	ما المقصود بمسائل الأحوال الشخصية؟	المقصود بمسائل الأحوال الشخصية المسائل المتعلقة بحالة الأشخاص وأهليتهم، أو تلك المتعلقة بنظام الأسرة كالخطبة والزواج وحقوق الزوجية وواجباتها المتبادلة والمهر ونظام الأموال بين الزوجين والطلاق والتفريق والبنوة والإقرار بالأبوّة وإنكارها، والعلاقة بين الأصول والفروع، والالتزام بالنفقة للأقارب والأصهار، وتصحيح النسب والتبني والولاية والوصاية والقيامة والحجر والإذن بالإدارة والغيبة، وكذلك المنازعات المتعلقة بالمواريث والوصايا وغيرها. فهذه الموضوعات كلها تكون الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً فيها (١٣٣)
43	للقضاء معنيان ،اذكرهما؟	يقصد بلفظ القضاء أحد المعنيين، فقد يطلق هذا اللفظ للدلالة على السلطة القضائية والتي تتكون من مجموع المحاكم الموجودة في الدولة وتتولى مهمة الفصل في القضايا المطروحة أمامها. كما قد يطلق هذا اللفظ للتعبير عن مجموع المبادئ القانونية المستخلصة من استقرار أحكام المحاكم على اتباعها والحكم بها عند تطبيقها للقانون » و عندما نتكلم عن القضاء كمصدر من مصادر القاعدة القانونية نقصد التعريف الثاني(ص١٣٤)
44	ماقيمة احكام القضاء في النظام اللاتيني على انشاء القاعدة القانونية؟	الحكمَ القضائيَّ في النظام اللاتيني لا يكون له إلا قيمة تفسيرية قد يستأنس بها القاضي عند نظره في النزاع المعروض أمامه في حال عدم وجود نص قانوني، ولكنه لا يكون ملزماً باتباع التفسير الذي قدمته المحكمة الأخرى، إذ إنه قد يقدم تفسيره الخاص به، والذي أيضاً لا يعد ملزماً لباقي القضاة والمحاكم(ص١٣٥)
45	مالمقصود بالفقه وماذا يعني؟	يطلق اصطلاح الفقه على معنيين اثنين، فقد يقصد به مجموعة الآراء التي يقول بها علماء القانون وهم يشرحون أو ينتقدون قواعد القانون في مؤلفاتهم. كما قد يُطلَق مصطلح الفقه على مجموع فقهاء القانون ذاتِهم. ويُقصَد بالفقه كمصدرٍ من مصادر القاعدةِ القانونية التعريف الأول. إلا أنَّ هذه الأدبيات التي يَصوغُها ويطرحُها علماءُ القانون والمشتغلون بدراسته لا تُشكِّل مصدراً رئيسياً ومباشراً للقاعدة القانونية. فمهما لَقيَت هذه الأفكار والطّروحات من قبول وتأثير، فإنَّه لا يتَعَيَّن على القاضي اعمالُها والأخذ بها في حكمه (ص١٣٥)
46	ما دور الفقه كمصدر للقاعدة القانونية ؟	لقد تفاوتت نظرةُ الشرائع الدينية إلى دورِ الفقه، فبعض الشرائع القديمة وحتى الشريعة الإسلامية كانت تعتبره مصدراً رسمياً للقاعدة القانونية، قبل أنْ ينتهيَ الأمر به في شرائع العصر الحديث إلى أنْ يصبحَ مصدراً تفسيرياً مجرداً من صفة الإلزام. ومع ذلك فإنَّ للفقه دوراً كبيراً في الشريعة الإسلامية لا يمكن إنكاره لان الشريعة الاسلامية تضم مباديء كلية وقواعد عامة تحعل من الشريعة منافسا لاحدث و ارقى الشرائع (ص١٣٦)
47	ما الفرق بين الفقه والمباديء الشريعة الإسلامية؟	الفقه هو الاجتهاد المُستخدَم للتوصل إلى استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة التفصيلية، فهو الجانب العملي من الشريعة الإسلامية. أما بالنسبة لمبادئ الشريعة الإسلامية، فهي الأصول الكُليَّة التي تتفرع عنها الأحكام التفصيلية. فهي المبادئ العامة التي لا تختلف في جوهرها من مذهب لآخر. فالنظام القانوني في الشريعة الإسلامية قائم على قواعد وأحكام أساسية في كل الميادين، وأنَّ نصوصَ الشريعةِ الإسلاميةِ في القرآن والسنة قد أتت بمبادئ أساسية، وتركت التفصيلات للاجتهاد في التطبيق بحسب المصالح الزمنية. إلا أنَّ القليلَ من أحكام الشريعة الإسلامية قد تناولت موضوعات معينة بالتفصيل، ولم يَعُد هناك دور للفقه، كأحكام الميراث وبعض العقوبات و(ص١٣٧)
48	ماذا يقصد بمباديء القانون الطبيعي وقواعد العدالة ؟	يُقصَد بمبادئ القانون الطبيعي تلك القواعد المثلى في المجتمع كالقيم الإنسانية المتعلقة بالخير والشر. فهي مجموعة المبادئ العليا التي يُسلِّم العقلُ الإنسانيُّ السليم بضرورتها في تنظيم العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع الإسلامي. أما قواعد العدالة، فهي تلك الفكرة المرنة التي يختلف مفهومها من شخص إلى آخر. فمن أهم المبادئ المستمدة من قواعد العدالة حماية حقوق الإنسان وحماية الحق في الحياة ومنع التعسف في استعمال الحق.(ص١٣٨)
49	ماذا يميز قواعد القانون الطبيعي وقواعد العدالة عن بقية مصادر القانون الرسمية؟	إنَّ أهمَّ ما يميز مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة عن باقي المصادر الرسمية أنَّها لا تتضمن قواعد دقيقة محددة بدقة وقابلة للتطبيق، فالقاضي لا يجد أمامَه قواعد واضحة ليطبقها، وإنَّما يجب أنْ يعتمدَ على هذه المبادئ المثالية، ويضعُ نفسَه في مكان المشرع وينشِئ قاعدة قانونية من هذه المبادئ ليطبقها على النزاع المعروض عليه. (منصور، ١٤٠٨ هـ). إلا أنَّ هذه القاعدة ينتهي مفعولُها بحلها للنزاع الذي وضعت من أجل حله، لذا لا يمكنُ تصور أنْ يكونَ القانونُ الطبيعي ومبادئ العدالة مصادرَ رسمية للقانون، بل هي مصادر احتياطية له.(ص١٣٩)
50	كيف تصبح الشريعة الإسلامية مصدرا لقاعد العدالة والقانون الطبيعي؟	لا شك أنَّ مبادئَ الشريعة الإسلامية بما تحتويه من قواعد عامة وأحكام كلية تُعدُّ أساساً صالحاً لاستخلاص مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة منها، كونها تنادي بإحقاق الحق وضرورة إقامة العدل والإنصاف بين الناس. فالله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز يقول: (وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِ)، [النساء: ٥٨]، وقوله تعالى: (يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّ مِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ) (ص١٣٩)